

المرأة في أفغانستان

بين الجدل الأيديولوجي وحاجات الواقع ومطلب الإصلاح

الخصوصية التاريخية لهذه الأمة التي فصلتها صراعاتها عن التزود بمعطيات الحياة الحديثة، على صعيد الأدوات والنظم والأفكار.

هذه الخصوصية تجعل مداخل الاقتراب من الأزمة الأفغانية تتعدد؛ فمن ناحية هناك المدخل السياسي، والمدخل الثقافي، والمدخل الاقتصادي، والمدخل الحضاري أيضاً، ومدخل صراع التقليدية والحداثة، ومن ناحية هناك المنظور الإقليمي، وهناك المنظور العالمي، وعلى صعيد رصد التصورات المطروحة حول الدولة فهناك عدة تصورات من الداخل (المنقسم)، وعدة تصورات من الخارج (المتعدد أيضاً والمستقطب بشكل كلي بين الثنائية التقليدية: الإسلام والغرب).

والأمر المثير وإن لم يكن جديداً أنه في ضوء هذا التعقيد الشديد للواقع الأفغاني، والأزمة الأفغانية بشكل عام، فقد اتخذ الإعلام العالمي، بل والفكر العالمي أيضاً رمزاً وحيداً مُخَصَّصاً لكل هذا الزخم المُحتَوَى في القضية، هو المرأة تحديداً، ومع تركيز وسائل الإعلام الغربي على قضية المرأة الأفغانية، فإن الإعلام والفكر العربي والإسلامي - بمنطق الاتباع المعتاد - بدأ يسلط الضوء بدوره على القضية نفسها التي تحولت من قضية اجتماعية إنسانية

فرضت قضية المرأة الأفغانية نفسها على الاهتمام العالمي، على مستوى الفكر والحركة. فبعد انهيار حكم طالبان، توالى الأحداث في أفغانستان بسرعة كبيرة، وبدأت صورة جديدة للمجتمع الأفغاني تتبلور عبر وسائل الإعلام، صورة توجد المرأة في صدارتها، وفي القلب منها، وباتت وجوه النساء السافرة، وحركتهن الحرة رمزاً لأفغانستان ما بعد طالبان، بعد أن كانت صورة "البركة" الأفغانية الواسعة التي تحيط بكامل جسد المرأة، ولا تترك إلا ثقباً دقيقة أمام العينين هي الرمز الإعلامي السابق للدولة تحت حكم طالبان.

إن دولة أفغانستان لها خصوصيتها الفريدة على الخريطة العالمية أيديولوجياً وجغرافياً؛ فمن ناحية هي جزء أصيل من الأمة الإسلامية يعرف أهلها بالتدين، ولهم تصوراتهم الخاصة بالنسبة للتطبيقات الشرعية، وفي الوقت نفسه هي منطقة استراتيجية مهمة على صعيد طرق التجارة العالمية، أو على صعيد القرب من مناطق الكنوز البترولية في آسيا الوسطى، هذا ناهيك عن الخصوصية الديمغرافية، والسياسية لتلك الدولة الموزعة على أعراق شتى، وتنتهكها الصراعات القبلية، والعرقية بشكل حاد، أضف إلى هذا

إلى أرضية للجدل، والصراع الأيديولوجي، وتبادل التهم.. وربما بدا أن المتجادلين من الجبهة الغربية، ومن الجبهة الإسلامية قد انفصلوا بشكل كبير عن واقع المشكلات الصعبة التي يواجهها المجتمع الأفغاني، وتواجهها المرأة داخله، متخذين من القضية مدخلاً للتنظير، ودفع حجج والتترس بأخرى لنصرة قضايا ثقافية ومعرفية، هم بالفعل منخرطون في الجدل حولها منذ زمن.

والمستثنون من هذا الصراع الأيديولوجي الفوقي، هم فقط فئة من المعسكر الغربي، وتحديداً فئة المنظمات النسائية النشطة، التي تتحرك بهمة داخل المجتمع الأفغاني لتعيد إعمارها، وتحفظ حقوق المرأة وفقاً لتصوراتها. فهؤلاء يسارعون بإنشاء المدارس والمراكز الصحية ويشنون حملات إعلامية واسعة، تطالب بضمن الاستقرار في الدولة من خلال زيادة أعداد قوات الأمن الدولية التابعة للأمم المتحدة ISAF، كما تطالب بسرعة الوفاء بالتعهدات المالية المرصودة لإعمار الدولة، ولا تكتف بهذا بل تضغط على حكوماتها، وعلى رأسها الحكومة الأمريكية لتنفيذ تلك المطالب.

لا شك أن دور هذه التنظيمات النسائية في ذاته يتخذ المتصارعون أيديولوجياً - لا سيما على الصعيد الإسلامي - أداة من أدوات حربهم، فهذه التنظيمات بالفعل تتحرك وفق منظومة فكرية تخالف من حيث الأسس، والمنطلقات المنظومة الثقافية للمجتمع الذي

تعمل فيه، وبالتالي فإن عملها ينطوي على استبدال الثقافة الغربية بالثقافة الإسلامية تدريجياً، وتحويل هذه المجتمعات إلى مسوخ ثقافية، كذلك فإن حركة هذه المنظمات ربما بدت أنها تلقائية حرة بعيدة عن المصالح السياسية لدولها، لكن هذا غير صحيح، وخاصة في الحالة الأفغانية حيث توازي الاهتمام السياسي بالمنطقة (بدءاً من الرفض الغربي لما تمثله طالبان، وانتهاءً بالحرب التي تزعمتها الولايات المتحدة لاسقاط نظامهم، والسيطرة على المنطقة) مع حملات منظمات حقوق الإنسان، وحقوق المرأة للتنديد بوضع المرأة في الدولة، والثابت أن أفغانستان لم تكن على جدول الأعمال العالمي، أو الإسلامي منذ اشتعال الحرب الأهلية عام ١٩٩٢.

ربما يكون هذا كله صحيحاً أو ربما افتقد جزءاً من الدقة، لكن الواقع الجاري على الأرض أن هؤلاء هم المتحرك الوحيد، وأن الحكومات الغربية بدأت تتصل من التزاماتها تجاه أفغانستان، تاركة إياها في خضم من المشكلات الاقتصادية، ونذر انفجار الصراع العرقي من جديد بين أمراء الحرب السابقين، الذين قسموا الدولة فيما بينهم، أما على الجانب الإسلامي فإن عنصر الحركة يغيب، وتبقى فقط الكلمات المنندة بالهيمنة الغربية، وبالمؤامرة الغربية، وأخطار الانسلاخ الثقافي، وخطورة استخدام المرأة الأفغانية لهدم الأسرة، والمجتمع الأفغاني، والسيطرة عليه.

المعلومات والحكايات التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية (الغربية) عن تدهور وضع الإنسان الأفغاني على صعيد التعليم والصحة وكسب العيش، والتي كان ينظر إليها على أنها مبالغات لها أغراضها السياسية، ألم تكن بأي معنى تحمل إلى المجتمع الإسلامي مؤشرات بأن الأمر يحتاج مبادرة بفعل الإصلاح الذي نحن مكلفون به إسلامياً؟

إن أطماع الغرب في المنطقة، أو انتحال الأسباب للتدخل فيها، وضرب عرض الحائط بالأعراف والقوانين الدولية ليس بالأمر الجديد، ولا يكفي الحديث عن وجود مواجهة حضارية على أرض أفغانستان اليوم، والتنبيه إلى أن الغرب يسعى وفقاً لمخطط "صراع الحضارات" الذي وضعه السياسي المعروف "صمويل هنتجتون" في النصف الأول من التسعينات. بل إن من المهم التنبيه لما تعنيه هذه المواجهة، وما تحمله من أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية، وكذلك علاقة تلك المواجهة بالأرض التي تجري فوقها؛ أرض أفغانستان، وطبيعة هذه الأرض، ومشكلاتها، وحاجاتها الأساسية..

حين نعالج قضية المرأة الأفغانية، فإن الأمر يتطلب النظر إلى وضع المرأة كجزء من منظومة تشمل معطيات الوضع الأفغاني سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتطورات

الغريب أن المجتمع المسلم ظل غافلاً لزمّن طويل عن التطورات الساخنة داخل أفغانستان، أو ظل يقبلها على أنها جزء من وضع داخلي ليس من المهم التدخل فيه، أو أنه وضع لا يستدعي الإصلاح طالما لا توجد أطراف أجنبية فيه، وعندما ظهرت الأطراف الأجنبية ظل فعل الإصلاح مقتصرًا على التتديد، قاصراً عن الاقتراب من المشكلات الحقيقية، ومقتصراً في وضع تصورات بديلة للإصلاح والإعمار؛ تصورات تستبطن المنظومة الثقافية الإسلامية، وتشمل تطبيقات فعلية مادية على أرض الواقع، بحيث تمثل البديل الذي يقدمه العالم المسلم للمجتمع الأفغاني المسلم، المحاط بتصورات غريبة شتى.

إن مفهوم الإصلاح - رغم أصالته في المنظومة المعرفية الإسلامية - يظل غائماً في الفكر والتطبيق الإسلامي، وربما بدا في لحظات أن الإصلاح هو بقاء الوضع على ما هو عليه طالما يحمل الأطراف مظلة تدعي الإسلام أيًا كان تصورهما له، وطالما بقيت العناصر الأجنبية بعيدة.

هذا ما حدث في الحالة الأفغانية، وحدث في حالات أخرى. فهل يمكن إنكار أن الإنسان الأفغاني، والمرأة على وجه الخصوص - باعتبارها الأضعف في متواليّة القهر - ظلت تعاني الأمرين في ظل حكم استبدادي له تصوره الخاص والشديد التطرف للدين. كل

الأوضاع ما بعد دخول قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة الموقف الدولي الراهن مع التمييز بين الموقف الحكومي، وموقف المجتمع المدني العالمي، وكذلك موقف المجتمع الإسلامي، بل وطبيعة النظام الدولي الأحادي القطبية لا سيما بعد الحادي عشر من سبتمبر كمفصل تاريخ رئيس. ربما يحتاج الأمر أيضاً إلى رصد طبيعة الجدل الثقافي والأيدولوجي الذي أثير حول هذه القضية لاسيما في الداخل الغربي، بين فئات مختلفة ومتباينة تضم اليساريين والمحافظين وأنصار حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والسياسيين والأنثروبولوجيين، وغيرهم. وسوف نحاول في هذه الورقة القصيرة التعرض لبعض هذه الأمور. وربما يكون من المهم بدايةً الوقوف عند قضية الاستخدام الرمزي للمرأة في الجدل حول أمور الهوية وصراع التقليدية والحداثة.

أولاً- رمزية "المرأة" في القضية الأفغانية:

يحتل ملف المرأة حساسية كبيرة في الداخل المسلم، وهو جزء أساس ورئيس من أي جدل حول التغيير الاجتماعي أيًا كان اتجاهه. تشير إحدى الكاتبات النسويات العربيات جزئياً إلى هذه الحقيقة بقولها: "تظهر المرأة بوصفها عاملاً حاسماً في إنشاء حدود الأمة، والحفاظ عليها، وهي كذلك رمز مهم للأمة نفسها، ويتضح هذا في الدساتير، والإجراءات التي

تساندها الدول بصدد تحديد النسل، وحقوق الأمومة والتكاثر، وليست القوانين المنظمة للزواج والإرث والمواطنة والملكية، إلا طرقاً رسمية تحدد الدولة من خلالها رموزها الاجتماعية، وتدافع عنها، حتى زي المرأة، يصبح جزءاً لا يتجزأ من الصراع حول وجود الأمة.. إن استخدام المرأة -أو على نحو خاص وضعيتها، وعلاقتها بالآخرين في التصورات المتعارضة بشأن الحداثة والتقليد- هو دليل آخر على المركزية الرمزية للمرأة كإحدى العلامات المحددة للأمة؛ فالنظم الداعية للتحديث تركز على تعليم المرأة، وإدخالها إلى سوق العمل، وتغيير مظهرها، وإدماجها في العملية السياسية كعلامة على نجاح عملية التغيير في دولهم القومية".¹ وفي المقابل "كانت الأصولية الإسلامية جزئياً رد فعل لعمليات التغريب، وذلك عن طريق استخدام جسد المرأة كموقع لتأكيد الأصالة الثقافية، وإعادة صياغة الأهمية الرمزية، والفعلية للمرأة في تعريفات الأمة.. وعندما يجري استخدام المرأة كأيقونات للأمة، عادة ما تصبح المرأة أسيرة للهياكل والأيدولوجيا الأبوية... إن مساواة المرأة رمزياً بالأمة عادة ما يقود في الواقع العملي - من خلال الدعوة إلى الحفاظ على الأسرة التقليدية، والقواعد الأخلاقية، والقيم والسلوك وفي بعض الأحيان ينجم عن عمليات الحفاظ على الأمة تحركات، من أجل تحقيق قدر من

وعند متابعة القضية الأفغانية سنلمس بوضوح كيف أن ملف المرأة كان معلماً أساسياً من معالم التحولات المختلفة التي شهدها المجتمع الأفغاني خلال القرنين الماضيين؛ ففي عام ١٨٨٠ اعتلى العرش الأمير عبد الرحمن خان، الذي أراد أن يحقق لمجتمعه خطوات إلى الأمام؛ فقام باتخاذ عدة خطوات على طريق التحديث، كان من أهمها -من منظور اجتماعي- إلغاء عادة اعتبار المرأة ملكاً لعائلة زوجها ورفع سن الزواج، وكفل للمرأة حق طلب الطلاق، وتولى بعده في عام ١٩٠١ الأمير حبيب الله خان، الذي انشغل بالتجربة الأوروبية، فقام بخطوات أكثر جرأة بصدد وضع المرأة بشكل خاص فشجع زوجاته على خلع الحجاب، وارتداء الملابس الأوروبية، وافتتح مدرسة للفتيات تدرس بها المناهج الإنجليزية، وقد أدت سياساته الأوروبية إلى اغتياله، وتولى بعده ابنه أمان الله عام ١٩١٩، والذي سار بخطوات واسعة في نفس اتجاه أبيه، فبدأت أفغانستان مرحلة انفتاح على المجتمع الأوروبي إلى درجة إرسال باحثات أفغانيات لتلقي العلم في الجامعات الأوروبية، وقام أمان الله بإنشاء ست مدارس لتعليم الفتيات، وأسست زوجته الملكة ثريا أول مجلة نسائية أسبوعية باسم "إرشاد النسوان"^٤، وبالمثل ثار عليه الأفغان وقتلوه. لكن وضع المرأة لم يعد لنقطة الصفر، بل ظل يتأرجح، وبدأت المرأة في الحصول

السيطرة على المرأة أكبر مما كان قائماً في الماضي"^٢.

لقد أصابت الكاتبة الحقيقة حين لاحظت -وبحق- مدى الارتباط بين قضية المرأة من جهة، وبين التصورات الأيديولوجية، والواقع، والمصالح السياسية من جهة أخرى. لكن ربما غفل عنها الإشارة إلى أن توحد المرأة والأمة، ربما لا يكون أمراً سلبياً، بقدر ما هو حقيقة تفرض التنبيه الدائم لوضع المرأة والنظر إليه كمدخل أصيل للإصلاح وعدم إغفاله، أو تجاهله أو الحط من شأنه، أو تعويم القضايا المتعلقة به، ومعالجتها بسطحية، واعتبار مجرد النقاش حولها نوعاً من التغريب الثقافي.

تشير د.منى أبو الفضل إلى هذه الفكرة بوضوح حين تبين أن ثلاثة ملامح ميزت حركة الإصلاح في مطلع القرن، وهي: ارتباطها بالإسلام، وتمحورها حول الجماعة أو الأمة، وبروز المرأة بشكل رئيسي وحميم في قلب السجلات النظرية، والسياسات التطبيقية لتلك الحركة، مؤكدة أن هذه السمات لم تكن مجرد نتاج ظرف تاريخي واكب حركة الإصلاح، ولكنها تأتي ضمن خصائص دفيئة مستبطنة في أصول وخبرة، واكبت كل حركات الإصلاح والتغيير في الحيز الحضاري الإسلامي منذ البداية^٣

ضوء ظروف نشأة هذه التنظيمات، التي تشكلت ضد محاولات طمس الهوية الدينية من قبل السوفييت)، وبرزت حالة من الفوضى والصراع الطائفي تفاقمت إلى الحد الذي استدعى إنشاء تنظيم جديد يعيد الاستقرار إلى البلاد فكانت حركة طالبان.

وقد تكونت حركة طالبان من الطلاب الأفغان الذين كانوا يدرسون العلوم الشرعية في الجامعات بصفة عامة، وفي الجامعة الحقانية في بيشاور بصفة خاصة، بقيادة مجموعة من علماء الدين على رأسهم الملا محمد عمر؛ ففي عام ١٩٩٢ قام الملا بتجنيد عدد من الطلبة والخريجين للقضاء على حالة الفوضى، التي نتجت عن الصراع بين الفصائل الأفغانية، وفي عام ١٩٩٤ استولت الحركة على قندهار، وفي عام ١٩٩٥ استولت على هيرات، وفي عام ١٩٩٦ استولت على كابول، وأسقطت حكومة برهان الدين رباني، وحولت ٩٥% من الأراضي الأفغانية إلى سيطرتها.^٦

وطبقاً لخلفتها الدينية المتشددة، ففور توليها السلطة، أصدرت حركة طالبان مرسوم المحرمات في ١٦ ديسمبر ١٩٩٦، متضمناً قائمة من المنوعات؛ منها تحريم حلق اللحية مع فرصة لغير الملتهبي مدتها شهر ونصف، وإلا سُنجن حتى تطول لحيته إلى ١٦ سم، وتحريم إطالة شعر الرأس، والطبول، والغناء، والرقص، والأفراح، وتمزيق الصور، وتحريم الكاميرا والتلفزيون، والسينما، وجميع وسائل

على حقوق أساسية في التعليم والعمل لاسيما خلال عقدي الستينيات وأوائل السبعينيات.

ومع دخول الاحتلال السوفيتي في السبعينيات، ومحاولاته المستمرة لتطبيق الشيوعية وتعميمها في البلاد قسراً، تشكلت حركة مقاومة واسعة في البلاد، وتمثلت في جبهة مقاومة أسست عام ١٩٨٠، ضامة سبعة تنظيمات رئيسة هي:

- الاتحاد الإسلامي، برئاسة الشيخ محمد نبي المحمدي.
- الجمعية الإسلامية، بقيادة برهان الدين رباني.
- الجبهة الإسلامية الوطنية لإنقاذ أفغانستان، برئاسة أحمد الجيلاني.
- جبهة التحرير، بزعامة صبغة الله مجددي.
- الحزب الإسلامي، برئاسة محمد يونس خالص.
- الحزب الإسلامي، برئاسة قلب الدين حكمتيار.

كما تشكلت بعض الأحزاب الشيعية من الأفغان الذين فروا إلى طهران مثل حزب "رعد"، وحزب "صف"، وحزب "توحيد".^٥

ورغم نجاح هذه التنظيمات في إجبار الروس على الانسحاب عام ١٩٨٩، فإن حكم الماللي ظل يحكم البلاد في ظل تصوراته المتشددة للدين (وهو تشدد كان مبرراً في ظل

التسلية، بما فيها الموسيقى، والشطرنج، وحتى صناعة الكراسي؛ لأنها تقليد غربي.

وداخل هذه المنظومة منعت المرأة التي لا ترتدي "البركة" من ركوب وسائل المواصلات العامة، وتعاقب من لا ترتدي "البركة" بالسجن، ويعاقب زوجها، وتوضع علامة على بيتها للتشهير بها. وأجبرت المرأة على ملازمة البيت، وأقفلت المؤسسات التعليمية، وأفرغت المستشفيات من الطبيبات والممرضات، وتم تسريح ١٠٣ آلاف فتاة، و٦٨ ألف شاب، و١١ ألف مدرس منهم ٨ آلاف مدرّسة.^٧

ودخلت المرأة في دائرة من التغييب عن سطح المجتمع، فعانت من الأسر والعزلة ومن الأمراض المختلفة، ومن الحرمان من التعليم، ونتيجة لأوضاع الفقر والحرمان من العمل، وفي ظل وجود آلاف الأرامل اللاتي خلفتهن الحرب، زادت أوضاع المرأة سوءاً فظهر البغاء وتجارة الرقيق والتسول. لقد عانى المجتمع بأسره من مغبة التفسير المتشدد، والمشوّه للدين إلا أن المرأة بدت المتأثر الأكبر من هذه السياسات؛ إذ قطعت طالبان عليها سبل الحياة والتعيش في ظروف صعبة بطبيعتها.

وهكذا برزت المرأة رمزاً قوياً تجلت فيه بوضوح اتجاهات النظم المختلفة بين طرفي التغريب، والتشدد المستظل بدعاوى الدين. وإذا كانت حركات التحديث التي قادها الملوك

الأفغان في مطلع القرن العشرين تسعى لتكرار التجربة التركية، وإحداث قطيعة معرفية مع الموروث وتبني التجربة الغربية كاملة ودون نظر إلى الأصول، فإن طالبان أحدثت قطيعة مع التاريخ، ومع الفطرة.

إن "رمزية المرأة" في الملف الأفغاني لم تقف عند كونها صورة شفافة تنعكس عليها سائر التطورات داخل الأمة فحسب، فمن ناحية أخرى، ومن منظور استراتيجي غربي، باتت قضايا المرأة تحتل أهمية رمزية عظيمة الشأن؛ فوضع المرأة هو من أهم عناصر التصور الليبرالي للحياة، هذا التصور الذي يتم فرضه وتعميمه دولياً من خلال آليات المؤتمرات والمساعدات، وبرامج التمويل، وبرامج التوجيه الثقافي وغيرها - باعتباره يمثل الأيديولوجيا الرسمية للقطب العالمي الأوحده المنتصر.

وبالنسبة للمجتمع المسلم من منظور غربي، فقد تم النفاذ إلى سائر عناصر هذا المجتمع، وبقيت الأسرة - وعمادها المرأة - هي العنصر الفريد الذي يظل يميز المجتمعات الإسلامية، ويشكل تحدياً للتصور الغربي، تحدياً من المهم الإحاطة به من خلال تشويبه والخط من شأنه واعتباره مرحلة تاريخية منصرمة. وقد مثلت سياسات طالبان المتشددة تجاه المرأة والمهينة لها، فرصة ذهبية في هذا الإطار؛ إذ باتت سياسات طالبان علماً على نظم الحياة والحكم الإسلامية "فاقدة الصلاحية". هذا الحكم بالطبع لا يعمم بالنسبة للغرب على وجه

العموم، ولكنه قابل للتعميم على التصورات السياسية الرسمية على الأقل.

ثانياً- الجدل المثار داخل الانتلجنسيا الغربية:

بينت التحليلات والآراء الغربية، التي ظهرت في إطار التعليق على الأوضاع الجارية في أفغانستان، لا سيما على صعيد المرأة، تعدد وتباين دوائر النظر إلى المجتمع الأفغاني من المنظور الغربي. فمن ناحية ينظر كثير من المراقبين، والناشطين في مجال حقوق الإنسان إلى المجتمع الأفغاني باعتباره مجتمعاً في حاجة للأخذ بيده، للتحويل نحو الحداثة، وتبني قيم المجتمع الليبرالي العادلة والمتسامحة، لاسيما الأخذ بيد نسائه المقهورات بفعل حكم إسلامي ذكوري قاسٍ ومتحيز بطبيعته ضد المرأة، لنيل حقوقهن، والتخلص من نير استعبادهن، ليكون هذا التحرر بمثابة البوابة الكبيرة، التي يعبرها المجتمع بأسره للتخلص من برائن الحكم التقليدي القديم؛ ومن ثم فهم ينظرون للحملة الأمريكية باعتبارها حملة إنقاذ لهؤلاء المعذبين، وأنها مهمة، ومسئولية يتحملها الإنسان الغربي تجاههم؛ الأمر الذي يعيد إلى الأذهان النظريات التي برزت خلال القرن التاسع عشر؛ لتبرر التوسع الاستعماري في الحضارات الآسيوية، والأفريقية على اعتبار أنها مسئولية الرجل الأبيض في "تحضير" المجتمعات المتخلفة.

* آخرون من الداخل الغربي، يعتبرون أن محاولات التدخل لتغيير المجتمع الأفغاني، ولتغيير وضع نسائه على الأخص، هي تدخلات غير شرعية؛ لأن الوضع الاجتماعي القائم في أفغانستان حالياً لا سيما في القرى خارج كابول، هو وضع لم تفرضه طالبان قسراً بل هو الوضع التقليدي في هذه البلاد، والتدخل لتغييره بالقوة، مثل حمل النساء على خلع البركة، أو دفعهن إلى المشاركة السياسية أو غيره، هو فعل قهر جديد لا يختلف عن الفعل القهري لطالبان وإن اختلف اتجاهه.^٨ ومن هذا الفريق من يسخر من الممارسة الغربية التي تدعي الليبرالية، في حين أنها تنصرف على أساس من فكرة أن هناك ثقافة "أرقى"، أو "أعلى" من أخرى.

* ومن داخل المجتمع الأكاديمي الغربي، تطل أطروحات مختلفة؛ فبناء على تحليل أنثروبولوجي لبنية المجتمع في أفغانستان كجزء لا يتجزأ من بنية المجتمعات الإسلامية بوجه عام، يرفض البعض الطريقة الغربية في فرض التصور الغربي على المرأة الأفغانية؛ لأن هذا من شأنه -حسب تصورهم- دفع العالم الإسلامي تحت سيطرة الأصوليين، كما حدث في تجربة إيران تحت حكم الشاه، أو أفغانستان نفسها تحت الحكم السوفيتي، على اعتبار أن الصدام بين الحداثة من ناحية، والحياة التقليدية للأسرة المسلمة، وموقع المرأة فيها حسب التصور الإسلامي من ناحية أخرى، هو الذي

دفع إلي ظهور الأصولية من حيث المبتدأ؛⁹ وهؤلاء يقفون على أرضية سياسية، محذرين من إطلاق المارد الأصولي الإسلامي بفعل التدخل السافر في أخص خصوصيات المجتمع الإسلامي، وفي القلب منها قضية "الحجاب".

والتحليل الذي يقدمه هؤلاء لهذه الخصوصية يتمثل في التالي: الحياة في المجتمع المسلم تتمحور حول العائلة والقبيلة، والأخيرة هي العائلة في شكلها الممتد، وتعمل شبكات القرابة العائلية كحكومات، وفي غياب قوة الدولة، فإن القرابة هي التي تحمي الفرد وتؤمنه. وفي الشرق الأوسط الحديث تظل علاقات القرابة أساس الثروة والأمن. والأسرة في المفهوم الشرق أوسطي ليست أي أسرة، بل هي أسرة أبوية مجموعة من الأخوة الذكور، وأقارب ذكور آخرين، وهم سلالة ممتدة لمجموعة من الرجال يمكن تتبعها إلى أن نصل إلي رجل بعينه هو المؤسس. وتقليدياً فإن الأخوة سيعيشون بالقرب من بعضهم البعض، ويتقاسمون ملكية العائلة. لكن مركزية الرجال في نظام القرابة المسلم يخلق مشكلة تتمثل في مسألة الزواج من امرأة من الخارج؛ إذ قد يهدد هذا الزواج الرابطة التي تجمع الأخوة، إذا كان انتماء الرجل لزوجته أقوى من انتماءه لأخوته، والحل الأمثل لهذه المشكلة أن يتزوج الرجل ابنة عمه؛ لأن زوجته ستكون من داخل الجماعة، وبالتالي ينتفي التهديد.

ومع تغير شكل المجتمعات، وخروج المرأة للتعليم والعمل، بدأ الحجاب يلعب دوراً حيوياً في حفظ الولاء للأسرة، وحفظ شرفها، وإبقاء الحدود قائمة بين الفتاة، وبين مجتمع ما خارج الأسرة. ومن ثم فالحجاب يؤدي وظيفة مهمة بالنسبة للمرأة، وهو "لا يمثل الكابوس الذي تتصوره النسويات الأمريكيات"، بناء على هذا التحليل الأنثروبولوجي، الذي يخلط بين الدين والتقاليد في وصفه لمعضلة التقليدية والحداثة، يتم الحث على عدم التدخل القسري في شؤون المجتمعات المسلمة.

* من ناحية أخرى، ترتفع بعض الأصوات المسيحية المحافظة للقول بوضوح إن الإسلام نظام ثبت فشله، ويجب استبداله، معلنة أنه لا يجب التناقص عن إعلان هذه الحقيقة، التي تؤكد ممارستها الإسلام ضد المرأة في إيران، وفي أفغانستان، وفي مناطق كثيرة.

* والجدير بالذكر أن قضية المرأة الأفغانية باتت تستخدم كأداة في الصراع الأيديولوجي داخل المعسكر الغربي نفسه، وتحديداً بين اليمين واليسار.

تقول واحدة من الليبراليين: "في وقت يشن فيه الإسلاميون الأصوليون حرباً ضد الغرب، تتكشف العلاقة المزدوجة، التي تربط بين اليسار من جهة، والتيار النسوي، والمنادين بالتعددية الثقافية من جهة أخرى. فاليساريون،

فيها، وجذب الأطراف الغربية التي تميل إلى جانب قيم العدل الإنساني، بحيث تعمل هذه النخبة أيضاً على طرح قضايا إسلامية أخرى بالقوة نفسها، فإذا كان الجدل الغربي يركز على قضية المرأة الأفغانية؛ لنقد ونقض الثقافة الإسلامية، فيمكن في المقابل مقابلة ذلك بحزمة من الأفعال، منها:

أولاً- تسكين مشكلة المرأة الأفغانية في إطارها الثقافي، والسياسي المنفصل عن أصول الثقافة الإسلامية.

ثانياً- وضع تصورات نظرية، وعملية لمعالجة مشكلة المرأة الأفغانية من منظور اعتبارها مدخلاً للإصلاح المجتمعي والفكري الشامل في أفغانستان.

ثالثاً- إثارة قضية حقوق المرأة المسلمة في مناطق أخرى لا يهتم الاستراتيجية الغربية أن تثيرها فيها، مثل قضية المرأة الفلسطينية على وجه الخصوص، وذلك كمدخل لتعرية ونقد الثقافة الغربية، التي تدعي السمو فوق الثقافات الأخرى.

رابعاً- تركز على الدور الإيجابي للمرأة المسلمة نفسها- وبدافع من الإسلام ذاته- في مواجهة مشكلاتها، سواء كانت مسببات هذه المشكلات تقاليد جاهلة، أو نظاماً دولياً ظالماً.

خامساً- العمل كمثل -من الداخل الحضاري - عن هذه المرأة؛ للتعبير عن

ومؤيدو التعددية الثقافية الذين يرفضون التحرك الغربي ضد أفغانستان، ويرفضون الاعتراف بأن هناك ثقافة أعلى من ثقافة، ويتصورون أن جميع الثقافات متساوية أخلاقياً، يواجهون معضلة وضع المرأة الأفغانية، فإذا كان هؤلاء يؤيدون احترام حقوق المرأة، فسيكون من الصعب عليهم التمسك بمقولة تساوي جميع الثقافات، في ضوء أن الولايات المتحدة تخوض حرباً مع أكثر الثقافات عداءً للمرأة.¹⁰

والتيار النسوي اليساري في الداخل الأمريكي يجد نفسه مشتتاً بين معارضة الحرب الأمريكية غير العادلة، وبين "الاشمئزاز" من طالبان (على حد تعبير الكاتبة). والأكثر إثارة لهذه الحيرة -والكلام لا يزال للكاتبة نفسها- أن طرفي الصراع الذي دار في أفغانستان لا يمكن تقسيمهما ببساطة إلى طرف خير، وطرف شرير من منظور حقوق المرأة، فمن بين قوات التحالف دول تضع قيوداً كبيرة على حركة المرأة ليست أقل تطرفاً من طالبان من المنظور النسوي (السعودية)، وأطراف أخرى لها سجل أسود في انتهاك حقوق النساء وإيدائهن بأبشع الوسائل (التحالف الشمالي).

لا شك أن الثقافة الأمريكية بروافدها المتعددة، وجدت في القضية الأفغانية مجالاً خصباً للتفاعل، ومراجعة مسلماتها بصدد مفاهيم الحرية والعدالة وحقوق الإنسان والعلاقة مع الثقافات الأخرى، ولعل هذه المراجعة تشكل فرصة جيدة للنخبة المثقفة المسلمة للمشاركة

داخل أفغانستان، و ٤٥ مشاركاً ومشاركة من غير الأفغان من الجزائر، وفرنسا، وإسبانيا، والولايات المتحدة.

وأصدر المؤتمر ما يسمى "وثيقة الحقوق الأساسية للمرأة الأفغانية"، تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وميثاق حقوق الطفل ومعااهدة منع جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعلان حظر العنف الموجه ضد المرأة، وإعلان بكين، والدستور الأفغاني لعام ١٩٦٤، ولعام ١٩٧٧، وذلك انطلاقاً من أن "كل المقررات التي فرضتها طالبان على المرأة على خلاف كامل مع مقررات القسم الثاني من إعلان حقوق الإنسان"، ومن أن هذه المقررات قد عرضت المجتمع الأفغاني للخطر بتعطيل مشاركة المرأة كجزء فاعل فضلاً عن حالة الخطر، التي يتعرض لها النساء وأطفالهم في ظروف الحرمان من الحقوق، وأن حالة الفقر وافتقار حرية الحركة دفعت النساء إلى امتهان الدعارة، والعزلة الإجبارية، والزواج بالإكراه

وقد شملت وثيقة الحقوق الأساسية:

حق المساواة بين الرجل والمرأة، والحق في حظر كل أشكال التمييز. والعزلة على أساس من النوع، والعرق، والدين، والحق في الأمان الشخصي، والتحرر من المعاملة المهينة، والحق في الصحة البدنية، والعقلية

حاجاتها، ورؤاها الخاصة، بدلاً من ترك مهمة التمثيل هذه للمنظمات الحقوقية الغربية... الخ

ثالثاً- خطوات تمكين المرأة الأفغانية

بعد طالبان:

بعد سقوط طالبان بدأت الحياة تتغير شيئاً فشيئاً، لاسيما فيما يخص المرأة، التي كانت المحط الرئيس لتركيز الإعلام، ومنظمات حقوق الإنسان، والمرأة قبل، وبعد سقوط النظام الحاكم. وقد تحركت المنظمات النسائية بعد إزاحة طالبان نحو تنفيذ مقررات وثيقة الحقوق الأساسية للمرأة الأفغانية، التي أعلنها مؤتمر بهذا الخصوص في وقت سابق.

وفي يناير من عام ٢٠٠٢؛ وقع حامد كرازي بصفته رئيس الحكومة المؤقتة آنذاك إعلان الحقوق الأساسية، الذي وضعته مجموعة من النساء الأفغانيات، بدعم غربي في مؤتمر عقد في يونيو من عام ٢٠٠٠. إذ انعقد في يومي ٢٧ و٢٨ من الشهر المذكور مؤتمر المرأة الأفغانية في العاصمة الطاجية دوشانبة؛ للدفاع عن حقوق المرأة في أفغانستان، نظّمته جمعية دعم نساء أفغانستان NEGAR، وهي منظمة مقرها باريس، وكان المؤتمر نتاج مشروع للمنظمة باسم "المرأة على الطريق من أجل أفغانستان"، وشاركت فيه مجموعة من النساء الأفغانيات اللاتي يعشن في الولايات المتحدة وأوروبا، وأكثر من ٢٥٠ لاجئة أفغانية من طاجكستان وإيران، فضلاً عن نساء من

للجامعة الأفغانية للطالبات، أطلق عليها "جامعة أمهات المؤمنين"، سوف تكون مخصصة في الفترة الحالية للطالبات اللاتي كن في مراحل متقدمة من التعليم، ثم توقفن بفعل المراسيم الطالبانية، وذلك حتى يصل جيل جديد من الفتيات إلى مرحلة التعليم المؤهلة للانتقال إلى الجامعة.

وتقول وسائل الإعلام أنه في عام ١٩٩٩ كان عدد الأطفال في عمر الدراسة يقدر بـ ٤,٤ مليون طفل، لكن ٣٢% فقط منهم، وبالكاد ٨% من الفتيات تابعوا الدروس، وتشكل نسبة الأمية بين نساء أفغانستان بـ ٩٦%. كذلك تم اختيار الطبيبة سيما سمر وزيرة لشئون المرأة في الحكومة الانتقالية، ونائبة مع أربعة آخرين لرئيس الوزراء، كما عينت السيدة سهيلة صديقي وزيرة للصحة في هذه الحكومة لتكونا السيدتين الوحيدتين في الحكومة الأفغانية. وفي أغسطس من عام ٢٠٠٢ تم افتتاح أول عيادة لتقديم خدمات الصحة الإنجابية، وطائفة كبيرة من الخدمات الصحية والتعليمية للأسرة في كابول، أسستها مؤسسة ماري ستوبس انترناشيونال **Marie Stopes International (MSI)**، وهي مؤسسة دولية مقرها بريطانيا تعني بتقديم خدمات الصحة الإنجابية، وأعلنت المؤسسة أنها تنوي افتتاح عيادات أخرى في سائر أحياء كابول.^{١٤} كذلك أدرجت الحكومة المؤقتة على برنامجها عودة سريعة للمرأة إلى ميادين

للمرأة وأطفالها، والحق في حماية قانونية متكافئة، والحق في تعليم مؤسسي في كل فروع المعرفة، والحق في ظروف عمل عادلة، وفي حرية الحركة والاستقلال، وفي حرية الفكر، والتجمع والمشاركة السياسية، والحق في اتخاذ القرار بارتداء البركة من عدمه، والحق في المشاركة في سائر الأنشطة الثقافية شاملة الموسيقى والرياضة والتمثيل.^{١١} ونص الإعلان في ختامه على أنه مسودة سيجري بمروور الوقت تنقيحها واستكمالها من قبل النساء الأفغانيات.

وفي أبريل ٢٠٠٢ بدأ إصدار أول مجلة نسائية أفغانية، وهي مجلة شهرية تحمل اسم روز (اليوم) تطبع بالأبيض والأسود؛ على اعتبار أنه أفضل ما يمكن أن تقدمه التكنولوجيا الأفغانية حالياً، وقامت بتنفيذ فكرة المجلة صحفية أفغانية سابقة تدعي لايلوما أحمدي، بدعم من دار إيلي الفرنسية **Elli**، وتكتب المقالات بالبشتو، والداري، مع ترجمة إلى الانجليزية والفرنسية.^{١٢}

وفي الشهر نفسه فتحت جامعة بلخ بمزار شريف أبوابها لتسجيل ٤٠٠ فتاة للدراسة في مختلف أقسامها، كما عادت نحو ٥٠٠ شابة إلى جامعة كابل في شهر فبراير، وفي ٢٣ مارس ٢٠٠٢ تم فتح المدارس الابتدائية والثانوية أمام الفتية والفتيات، وهو يوم اعتبره كرازي تاريخياً وجعله عطلة رسمية في الدولة.^{١٣} كذلك خصصت حكومة كرازي كلية تابعة

تصرفت مسعودة جلال وجه الانتباه إلى أن النساء الأفغان رغم ظروفهن الصعبة على وجه الإجمال، إلا أن بينهن كوادراً مؤهلة تأهيلاً جيداً لقيادة جهود البناء اليوم، والأخذ بيد الأخريات اللاتي حرمن من التعليم والحركة. فمنهن المهنيات، وأستاذات الجامعة، والصحافيات، وعلى إثر انهيار النظام الطالباني برزت أسماء نسائية كثيرة، لها تاريخ نضالي طويل منذ عهد الاحتلال السوفيتي، وتعرضن للنفي، ونشطن في خدمة قضيتهن الوطنية، وجمع الدعم المادي والمعنوي لقضيتهن رغم البعد، ثم عدن ليواصلن المسيرة؛ من هؤلاء "سيما سمر" أول وزيرة لشئون المرأة في حكومة أفغانستان الانتقالية، فهذه ناضلت في صفوف المقاومة منذ عهد الاحتلال السوفيتي، وتم اعتقال زوجها واغتياله، وتم نفيها ومن منفاها عملت على تقديم المساعدات لآلاف اللاجئين الأفغان في باكستان، وأسست عام ١٩٨٩ منظمة أهلية تدعى "شهادة" تتعاون من منظمات اليونيسيف، والصحة العالمية، وغيرها لتقديم مساعدات لأفغانستان، وتدير "شهادة" عشرات المستشفيات والمدارس، يتعلم فيها أكثر من ٢٠ ألف طفل.^{١٨}

ومنهن أيضاً "تاجور كروكر"، التي شغلت منصب نائبة وزيرة شئون المرأة في الحكومة المؤقتة، وهي بالمثل مجاهدة قديمة حاربت ضد الروس، وتعرضت للسجن والاعتقال، ثم أجبرت على المنفى، وقررت

العمل، ودعت وزارة شئون المرأة النساء للتقدم لشغل أكثر من ٥٠٠ وظيفة حكومية في مجالات التدريس، والوظائف الإدارية^{١٥}، وتقول تقديرات أن وزارة العمل كانت تستخدم ٥٨٠٠ امرأة قبل مجيء طالبان، معظمهن كن يعملن في رياض الأطفال^{١٦}.

وعندما بدأ تشكيل المجلس العشائري (لويبا جيرجا)؛ بهدف تقرير مستقبل البلاد، والهيكل الحاكم لها، تم تمثيل المرأة فيه بوضوح. لقد بدأت أعمال لويبا جيرجا في ١١ يونيو ٢٠٠٢، وضم ١٥٥١ شخصاً (تم اختيارهم من خلال نظام انتخابي في الدوائر الإدارية للبلاد، ومن خلال التعيين) منهم ٢٠٠ امرأة في أكبر تمثيل نسائي لمجلس تقليدي، منهم ١٦٠ امرأة بالتعيين و ٤٠ بالانتخاب. أبرزهن كانت "مسعودة جلال"، التي كانت تعمل أستاذة في كلية طب كابول قبل مجيء طالبان ثم أصبحت تعمل حالياً في مكتب إحدى وكالات الأمم المتحدة العاملة في كابول، وقد تم انتخابها للمشاركة في المجلس، ولم تعين. المثير بالنسبة لمسعودة أنها بادرت بجمع التوقيعات اللازمة تقليدياً للتقدم للترشيح لمنصب رئيس الدولة، واستطاعت بالفعل جمع ١٥٠ توقيعاً، وهو عدد التوقيعات التي يحتاجها أي عضو للتقدم للترشيح للمنصب، وقد قام كرازي بالإجراء نفسه. وخاضت مسعودة الانتخابات، وفازت بـ ١٨١ صوتاً فيما حصل كرازي على ١٠٥٠ صوتاً.^{١٧}

ومكاتبها، ونشاط الحركة الاقتصادية مع العالم الخارجي فإن الوضع الاقتصادي بصفة عامة لا يزال بالغ الضعف، وتقدر جهات رسمية غربية أن ٦% فقط من السكان يستخدمون الكهرباء، وأن ١٠% فقط من الطرق الأفغانية هي التي تعمل بصورة جيدة، وما زالت المساعدات الأجنبية محدودة، ومن بين ٤,٥ مليار دولار تم تعيينها للحكومة الجديدة بقيادة كرازي في يناير ٢٠٠٢ (منها ١,٨ مليار دولار خصصت لعام ٢٠٠٢)، من قبل ائتلاف من المانحين، ومنهم الولايات المتحدة وباكستان واليابان، فإن ٦٠٠ مليون دولار فقط هي التي وجدت طريقها إلى أفغانستان.^{٢١}

وحول أوضاع المرأة تحديداً تشير الدراسات الغربية، إلى استمرار الترددي في أوضاع النساء، وفي دراسة نشرتها الجمعية الأمريكية للعلوم الطبية، أجرى باحثون لقاءات مع ٤٨٨٦ امرأة من مقاطعة هيرات في الشمال الغربي، وقدروا أن ٥٩٣ من جملة ١٠٠ ألف امرأة ماتت أثناء فترة الحمل، أو الولادة، وعلى مستوى الدولة بشكل عام يعد معدل وفيات المرأة ثاني أعلى المعدلات في العالم بعد سيراليون بمعدل ١٧٠٠ حالة وفاة من كل ١٠٠ ألف امرأة حامل، بالمقارنة مع ١٢ حالة في الولايات المتحدة. وأوضحت الدراسة ندرة الخبراء المدربين، والتسهيلات، والإمدادات الطبية فضلاً عن أن كثيراً من الطرق غير صالحة للاستخدام. وفي هيرات، ٣٥ طبيبياً

العودة إلى أفغانستان خلال حكم طالبان ودخلت في حوار مع عناصر السلطة الطالبانية للسماح لها بتعليم الفتيات، وفتح مدرسة لهن، وافتتحت مدرسة لتعليم الصبيان، ثم نالت الإذن بفتح مدرسة للفتيات بعد لأي، لكن حالت أحداث ١١ سبتمبر دون تحقيق هدفها.^{١٩}، وهناك أفغانيات كثيرات داخل كابول عملن بجد خلال حكم طالبان، في تحد للمقررات التعسفية بعدم تعليم المرأة بعد سن التاسعة، من خلال افتتاح المدارس المنزلية السرية، ذلك رغم أن عقوبة مدرسات المدارس السرية كانت معروفة بإقامة الحد عليهن؛ إما بالجلد أو الرجم حتى الموت.^{٢٠}

رابعاً- صورة كلية للوضع الراهن في

أفغانستان:

تعاني أفغانستان حالياً من مجموعة من المشكلات الأساسية تتعلق بقصور حاد في البنية التحتية، وعدم توافر أي شبكة مصرفية، ناهيك عن غياب عملة رسمية، وقصور حدود السلطة المركزية في العاصمة، وانقسام الدولة إلى أقاليم متفرقة يحكمها سادة الحرب السابقين.

فعلى الصعيد الاقتصادي، ورغم وجود تحسن نسبي في الوضع الاقتصادي للدولة بعد طالبان، حيث إن الموظفين الحكوميين يتقاضون رواتبهم بشكل شبه منتظم، ويوجد مجال للتوظيف في مؤسسات الأمم المتحدة،

خبرته الحرب الأهلية بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٦، التي مهدت الطريق لمجيء طالبان^{٢٤}

كما أن نقص الأموال نتيجة تقاعس المانحين، والفساد الحكومي، وعدم وجود بنوك أسباب إضافية لعدم تنفيذ المشروعات الخاصة بالمرأة، ومثلاً "برنامج العودة للمدرسة"، الذي يستهدف إعادة ٥,١ مليون طفل (نصفهم من الفتيات) للمدرسة، لا يستطيع أن يفي بأهدافه، واليوم فإن فقط ٤% من النساء الأفغانيات هن المتعلقات، وهناك نقص يقدر بـ ١٠٠ ألف مدرسة، ومشكلة تعليم الفتيات -مثل كثير من مشكلات المرأة الأفغانية- هي مشكلة تمتد إلى ما قبل مجيء طالبان، حيث لم تزد نسبة تسجيل الفتيات في المدارس بأي حال عن ٥%.

وتشير التقارير إلى أن امدادات الغذاء من الأمم المتحدة يتم مهاجمتها وسرقتها، وأن برنامج الغذاء العالمي تلقى فقط ٥% من نحو ٣٠٠ مليون دولار، مطلوبة لاحتياجات الغذاء لعام ٢٠٠٢. وكثيراً من النساء فقدن خمسة أو ستة أو سبعة أطفال من الجوع، وتقول تقارير الأمم المتحدة إن الشعب الأفغاني يعاني بحدة من سوء التغذية، وأن واحد من كل طفلين متوقف عن النمو وأن ربع الأطفال لا يعيش حتى سن الخامسة وأن ٣٥ ألفاً يموتون بالحصبة كل عام. وكل ٣٠ دقيقة تموت امرأة أفغانية؛ لأسباب متعلقة بالحمل طبقاً لليونيسيف.

يخدمون ١٤٣٢١٤ نسمة، ولا توجد مستشفيات في ٢٠ مقاطعة من المقاطعات الأفغانية الـ ٣١. وتعلق الدراسة الأمريكية قائلة: "ما يبدو أنه فاجعة صحية في مقاطعة هيرات هو محصلة أعوام من حرمان المرأة من حقوقها"^{٢٢}.

وداخل الولايات المتحدة تنشط الحركة النسائية مطالبة بدعم وتحسين سبل الحياة في أفغانستان باعتبارها الإطار الأوسع لحقوق المرأة التي يدافعون عنها، وتضغط جهات في الكونجرس من أجل رفع عدد، ومجال عمل قوة الأمن الدولية **International Security Assistance Force (ISAF)** إلى نحو ٢٥ ألف فرد ينتشرون إلى ما هو خارج العاصمة الأفغانية كابول ويعملون على حماية جهود التعمير واستمراريتها.^{٢٣} وذلك في ضوء عمليات التخريب والاعتقال المستمرة التي تطول المنشآت التعليمية، لاسيما مدارس الفتيات، والتهديدات بالقتل الموجهة للمشاركين في لويبا جيرجا ومنهم وزيرة شؤون المرأة في الحكومة الانتقالية سيما سمر، وتشير التعليقات الغربية إلى أن تغييراً محدوداً قد خبرته نساء أفغانستان، في ظل ظروف الجوع وغياب حكم القانون، ووجود عناصر القاعدة التي تظهر من أن لآخر، وما زالت التقارير الحديثة حول الاغتصاب الجماعي من قبل الفصائل الأفغانية، لاسيما في الشمال ضد العرقيات من غير الباشتون، تردد صدق العنف الجنسي، الذي

- الهزارة: الهزارة ينتمي أبناؤها إلى أصول مغولية، ويعتقون المذهب الشيعي، ويعيشون في هضاب أفغانستان بين كابول وهيرات.^{٢٦}

هذا التعدد العرقي ينعكس في خلافات على السلطة السياسية حيث لا تطابق بين الوزن العددي لهذه المجموعات، ودرجة امتلاك النفوذ والقوة السياسية في الدولة، وعلى سبيل المثال فإن العمليات العسكرية الأمريكية التي تركزت على المناطق ذات الأغلبية البشتونية، بدءاً من قندهار، وانتهاءً بكونر استخدمت فيها الأمراء من غير العرقية البشتونية وقد أدى ذلك إلى إثارة حساسيات شديدة.

وتتوازي مع المشكلة العرقية، مشكلة انقسام السلطة الأفغانية، وضعف سيطرة الحكومة المركزية، إذ تتوزع مناطق السلطة في أفغانستان كالتالي:

- قندهار في الشرق: يحكمها جل آغا شيرزي بشكل مستقل، وهو يسيطر على مناطق واسعة على الحدود مع باكستان، ويحتفظ بعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة، ويكتسب شرعية من القوات الأمريكية في الولاية.
- هيرات في الغرب: يحكمها إسماعيل خان، كما يحكم ما يجاورها من الولايات التي تقع على الحدود مع إيران وقد بدأ ينشئ وحدات الجيش الخاصة به، ويرأس حكومة مدنية تابعة له، ومنفصل تماماً عن الحكومة المركزية.

والمشكلة الأكبر أن حركة المقاومة التي تقوم بها عناصر جهادية مختلفة، بعضها تابع لتنظيم القاعدة، وبعضها يعلن استقلاله عنه لاتفرق بين الولايات المتحدة الأمريكية كعدو، وبين مظاهر التغيير المدني الإيجابية كإقامة المدارس وغيرها، وقد شهدت أفغانستان خلال الشهور القليلة الأخيرة مسلسل عمليات تفجير تعرضت لها ثمان مدارس لتعليم الفتيات في مقاطعات مختلفة، وقع آخرها في أكتوبر في مدرسة لفتيات بقندهار، أعقب هذه التفجيرات توزيع منشورات تهدد من استمرار تعليم المرأة، أو عملها^{٢٥}

من جانب آخر فإن المشكلة العرقية لا

زالت محتدمة في الدولة، وجدير بالذكر أن أصول الشعب الأفغاني تنتمي إلى عشرين جماعة عرقية، منها أربع مجموعات عرقية رئيسية:

- الأولى البشتونية، وتمثل ٦٠% من السكان، ويعيشون في الولايات الشرقية والجنوبية الشرقية.
- الثانية: الطاجيكية، والطاجيك فرس جنساً ولغة، لكنهم سنة، ويشكلون ٣٠% من السكان، ويعيشون غرب أفغانستان.
- الثالثة: الأتراك والأوزبك الذين يعيشون في الشمال، يمثل الأوزبك ٥%، والتركمانيون يمثلون ٢% من مجموع السكان.

استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، هو أحد عوامل حماية حقوق المرأة. والواقع إنهن يبدن كثيرًا من القلق على هذا الصعيد باعتبار أن الوضع السياسي في أفغانستان وضع غير مستقر؛ نتيجة لبقاء العناصر المناهضة للوجود الغربي، وتحركاتها النشطة، فضلاً عن استمرار وجود أمراء الحرب السابقين، والمعروفين بمواقف شديدة السلبية تجاه المرأة في مناصب قيادية.

ومن منظور عام فإن الوضع السياسي الأفغاني هو وضع هش، ولم تفعل قوات التحالف إلا أن زادتته ضعفاً بتعزيزها للصراعات بين الفئات الحاكمة المختلفة، فضلاً عن بروز التحالف الغربي في ذاته كرمز تحد دائم لثقافة الأفغان البسطاء، الذين يفقدون الثقة في الجميع، وقد حاول القائمون على تشكيل الحكومة الجديدة مراعاة التوازن العرقي في توزيع المناصب الوزارية، إلا أن منطق القوة فرض نفسه في النهاية، وحصد التشكيل الجديد استياء الأغلبية البشتونية.²⁸

وقد غاب اسم سيما سمر عن الحكومة الجديدة، بعد أن رفضت تولي وزارة التعليم بعد أن اتهمها قادة متشددون بالتجديف، رغم أن المحكمة العليا أسقطت التهمة، واكتفت سيما برئاسة لجنة حقوق الانسان. وتولت وزارة شؤون المرأة حبيبة سراي، وعينت محبوبه حقوقمال وكيلة للوزارة، وبقت سهيلة صديقي في منصبها كوزيرة للصحة. وبعد شهر من

-الولايات الشمالية: موزعة بين رشيد دوستم -أمير الحرب المكروه، والمسعود أمريكياً- وشورى النظار.

-وتبقى للحكومة المركزية سيطرة داخل كابول أساساً في الوسط، ومدلول مفهوم "الحكومة المركزية" موزع فعلياً بين ما يسمى بشورى النظار، وهي جبهة أطلقت على نفسها فيما بعد "النهضة القومية لأفغانستان"، وتقاسمها النفوذ مجموعة من الأفغان العائدين من الولايات المتحدة.

وفي مقابل العلاقات الجيدة التي تربط بعض هذه الرؤوس بالولايات المتحدة، فإن رأساً مثل شورى النظار، يحتفظ بعلاقات جيدة مع روسيا. والولايات المتحدة من جهتها تتعاون مع كل جهة باستقلال وبلا مراجعة الحكومة المركزية؛ كأنها تريد أن تبقى الحكومة المركزية في حالة الضعف التي هي عليها.

ورغم أهداف المؤتمر القومي "لويبا جيرجا"؛ الذي انعقد منذ شهر، ليفرز حكومة متوازنة عرقياً، فإن عرقيات بعينها نالت نصيب الأسد في التمثيل، وبدا أنها تعمل لتأكيد مصالحها من منظور ضيق.²⁹

هذا الوضع السياسي والاقتصادي المترددي تتحدث عنه ناشطات التيار النسوي، وممثلات المنظمات الحقوقية من منظور: دراسة عوامل ضمان الحماية للمرأة؛ ومن ثم ضمان

الروسية، أو المتهمين ظاهرياً بذلك، كانت سيما سمر وزيرة شؤون المرأة السابقة تعاني من هذه المشكلة، فهي ترتدي الملابس الغربية ولا تغطي شعرها، وتقول عن نفسها أن كثيراً من الأفغان لا يعتبرونها مسلمة حقيقية، بل مستغربة علمانية راديكالية، ولم يساعد في تغيير هذه الصورة كونها تعتنق سياسات "ماو" وأن زوجها الأول الذي شاركها أفكارها ألقى القبض عليه عام ١٩٧٩، واختفى بعدها تماماً، وأنها من مؤسسي الجمعية الثورية لنساء أفغانستان RAWA عام ١٩٧٧، وهي جمعية تحظى بشعبية كبيرة في الولايات المتحدة عنها في دولتها، ووصل الأمر إلى اتهام سيما بالتجديف من قبل بعض القيادات الدينية المتشددة في السلطة، ولا شك أن قضية سيما سمر بصفة خاصة تفتح ملف استخدام الدين كمظلة في الخلافات السياسية، التي تظهر بين عناصر السلطة الأفغانية، وتوظيفه كسلاح للإطاحة بالعناصر غير المرغوب فيها، وتقول تحليلات غربية أن كثيراً من الأفغان لم يكونوا راضين عن تشكيل لويجا جيرجا؛ لأن عدداً من أعضاءه كانوا شيوعيين خلال فترة الاحتلال السوفيتي، ومن هؤلاء "ثريا بارليكا"، وكانت بارليكا رئيسة الجمعية الديمقراطية لنساء أفغانستان **Democratic Afgan Women's Association** وهي تنظيم تابع للحكومة ظهر خلال فترة حكم نجيب الله.

تشكيل الحكومة بدأ يتبلور صراع قوى واضح بين كل من كرازي، ووزير الدفاع محمد فهيم الذي كان قائداً عسكرياً في تحالف الشمال، ويوصف بأنه أقوى رجل في أفغانستان.

والمشكلة كما يصفها أحد المحللين الأفغان؛ أنه لم يكن هناك مجال لدفع قيادات مدنية إلى الصدارة وكانت الأمور ممهدة لأن يعيد أمراء الحرب بناء شبكاتهم العسكرية والسياسية، وتولي السلطة من جديد. فحتى الآن تظل أسماء رشيد دوستم (عُين مساعده أحمد شاكر وزيراً للشؤون الاجتماعية)، وغلب الدين حكمتيار بارزة على الساحة الأفغانية، رغم سجلهم الصراعى السيء بشكل عام وموقفهم تجاه قضية انتهاك حقوق المرأة على وجه الخصوص؛ إذ تتدد كثير من التنظيمات النسائية بهذين الرمزين؛ فتشير بعضها إلى تاريخ الأول في عمليات الاغتصاب الجماعي، التي تعرضت لها النساء في الشمال، وتشير أخرى إلى أن حكمتيار -الذي كان خلال الحرب ضد السوفييت أحد المتلقين الأساسيين للدعم العسكري الأمريكي - من أبرز المتطرفين ضد المرأة حتى إنه كان معروفاً بسمعته السيئة في جامعة كابول في الستينيات لأنه كان يلقي بالحامض الحارق على وجوه الطالبات السافرات.

إن الساحة الأفغانية في واقع الأمر تعكس مشكلة إضافية، ألا وهي مدى ثقة الأفغان بحكامهم الجدد من ذوى الولاءات الأمريكية، أو

بغريب أن تحمل هذه الكتب والمقالات الصورة نفسها لرأس امرأة أفغانية ترتدي البركة فلا تظهر إلا خطوط شاحبة لحاجبين وعينين تحت القماش الشبكي.^{٢٩}

وفي الوقت الذي تنتشط فيه النسويات وممثلي المنظمات الحقوقية في التنديد بـ"البركة"، وبالطريقة النمطية للعلاقة بين الزوجات والأزواج وبالبناء الأبوي للأسرة وبغيرها من ملامح المجتمع الأفغاني التقليدية، والتي يعتبرونها ملامح لاستمرار انتهاك حقوق النساء، ويجب التخلص منها، فإن كثيراً من النساء الأفغانيات لم يخلعن البركة، ومنهن من يرتدي حجاباً أخف، وكثير منهن يؤمن بنمط العلاقة الأبوية داخل الأسرة، وهن يفعلن هذا ليس تحت تأثير التهديد بل قياماً على قناعات خاصة لديهن لها أسس دينية وتقليدية في الغالب، بصرف النظر عن اتفاقنا أو رفضنا مع الفهم الأفغاني للشريعة، هذا أمر لا يفهمه ولا يلتفت إليه إلا قلة من المحللين الغربيين.، وعلى سبيل المثال، وفي دراسة أمريكية طبية عن الوضع الصحي للمرأة في مقاطعة هيرات، قام العلماء الأمريكيين برصد آراء عينة كبيرة من النساء بصدد أمور مختلفة؛ أمور تصنف من منظور القائمين على الدراسة بأنها اجتماعية/وضعية، في حين أنها ثقافية/دينية بالأساس من منظور النساء اللاتي هم عينة الدراسة، فمثلاً بينت الدراسة أن ٨٠% من السيدات اللاتي أجريت اللقاءات معهن اعترفن

كل هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ينبغي أخذها في الاعتبار عند التفكير في الحالة الأفغانية المعقدة، وسبل الإصلاح الشامل فيها، وفي جميع الأحوال تظل المرأة مفتاحاً حيويًا لشطر كبير من عمليات الإصلاح التي يمكن أن تقدم لهذه الأمة باعتبارها تقوم بالجزء الأهم من الأدوار الاجتماعية الحيوية كزوجة وكأم وكعائلة لأسر كثيرة حصدت الحرب أرواح عوائلها من الذكور.

خامساً- المرأة الأفغانية، وأزمة التعبير

عن الذات:

أحد المشكلات الأساسية في المجتمع الأفغاني الآن هي انخفاض صوته، ويظل المتحدث باسم هذا المجتمع هو وسائل الإعلام الغربية التي تنقل عبر عيونها وأذنها صورتها الخاصة لهذا المجتمع، وهي صورة تتركز دوماً حول حدود البركة الأفغانية، التي تنصدر النقاش حول المرأة/الأمة الأفغانية ومستقبلها. في هذا الإطار تنتشط الصحافة ودور النشر في النقاط قصص لنساء أفغانيات عانين من حكم طالبان، فتفرد لهذه القصص صفحات مجلاتها، بل وتشرها في كتب تجد رواجاً كبيراً في أسواق نهمه لقراءة هذا النمط من الحكايات عن المجتمع الأفغاني الغامض، ونسائه المسجونات، النهم نفسه الذي تقابل به روايات الجن والساحرات والجواري والمحظيات، وألف ليلة وليلة التي ينقلها المستشرقون. وليس

أن ممارسة الجنس مع أزواجهن تعد أمراً جبرياً، ونصفهم ذكر أن الزوج له الحق في معاقبة زوجته بدنياً في حالة عدم طاعتها.^{٣٠}

يمكن أن نسوق مثلاً آخر في هذا الإطار، فعندما خصصت حكومة كرازي كلية تابعة للجامعة الأفغانية للطالبات، وأطلقت عليها "جامعة أمهات المؤمنين"، لم تكن الدلالة الثقافية للاسم مفهومة لواحدة من الصحفيات الغربيات، فنددت بهذه التسمية على اعتبار أنها تعريف للنساء بكونهن أمهات للرجال، في حين تحتاج المرأة بأن تشعر بأنها هي نفسها محط اهتمام الحكومة!^{٣١} بالطبع هذا التعليق يمكنك أن ترصد الكثير من المواقف على شاكلته، الأمر الذي يرجع إلى اختلاف الحافظتين المعرفيتين بين المجتمع الأفغاني "الصامت"، والمجتمع الإعلامي والحقوقي الغربي "المتحدث" عنه.

وعلى الجانب المسلم حيث تكون هذه الأمور مفهومة جيداً لا توجد أي إشارة نحو تدخل واع بطبيعة القضايا الواقعية والثقافية داخل المجتمع الأفغاني، تدخل يعمل على إحداث نهضة ثقافية داخلية، تقوم بمهمتين معاً: نفخ الموروث الذي شوهته التقاليد والأعراف، واختلطت به، ونالت صفة القداسة، وتقويم الوافد بناء على فهم واع للأصول..

وفي مقابل الزوبعة الثائرة حول الحجاب -كرمز بارز- من قبل الغربيين أو الإسلاميين، ورغم أولوية الحديث عن هذا الرمز عند

الصحفي، أو المراقب المستهدف لفت الانتباه أو عند المفكر، الذي يقف منترباً للصراع على أرضية أيديولوجية، فإن المرأة الأفغانية التي تعيش الواقع الأفغاني لا تعبر انتباهاً لأي من القضايا الشكلية، تقول صحافية أفغانية تدعي "شكيرة" معبرة عن هذا الوضع: "إن ارتداء البرقع من عدمه لا يحتل الأولوية بالنسبة للنساء الأفغانيات، إن غالبيةن يبحثن عن فرص التعليم الأفضل لأولادهن، وتحسين مستوى المعيشة والدخل، بالإضافة إلى وجود حكومة مركزية قوية، تكون النواة الأولى لانطلاقة نحو الاستقرار والأمان".^{٣٢}

إن السؤال الذي طرحناه في المقدمة يلح من جديد: أين موقع المرأة الأفغانية نفسها، أين صوتها وتصورها للأمر، وأين هي الرؤية الإسلامية التي تتجاوز التخويف من التغريب، إلى التدخل الإصلاحي، لماذا لم نكن نسمع عما يحدث في أفغانستان، وما يجري ضد المواطنين، وضد المرأة إلا عبر الإعلام الغربي، وعبر مؤسسات حقوق الإنسان الغربية، إلى أن صار المجتمع الأفغاني مفتوحاً للإعلام العالمي، بعد التدخل الغربي السافر فيه؟

بعبارة أخرى لماذا يفتقد العالم الإسلامي على المستويين الفكري والعملية، آليات الإصلاح المدفوعة إسلامياً، لماذا يكون الإبقاء على الوضع الراهن، وتجاهل المشكلات التي يتم بعضها بدعوى "الإسلامية" هو النهج القائم،

- isn't that bad?" in News magazine (Vol.29, Issue2, 1/21/2002) p60
- Stanley Kurtz, "Veil of fears: Why we should leave it alone" in National Review (vol.54, Issue1, 1/28/2002)p36
- ¹⁰ Cathy Ypung, "The feminist West: Acute Schizophrenia, left & right" in Reason (vol.33, Issue8, Jan2002)p20-22.
- ¹¹ Declaration of the Essential Rights of Afghan Women, Feminist Daily News Wire.
- ¹² For The Modern Woman of Kabul: Not a bikini in sight, in Economist, April,27, vol.363, Issue8270,p41.
- ¹³ الأهرام ٢٠٠٢/١/٥، الشرق الأوسط ٢٠٠٢/٢/٧، الحياة ٢٠٠٢/٣/٢٤.
- ¹⁴ Feminist Daily News Wire, Aug14,2002.
- ¹⁵ الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/٢/١١.
- ¹⁶ الحياة ٢٠٠٢/١/٤.
- ¹⁷ أمينة شفيق، نساء أفغانستان وخطوات التقدم، الأهرام ٢٠٠٢/٦/٢٣.
- ¹⁸ أول وزيرة لشؤون المرأة في حكومة أفغانستان الانتقالية، الأهرام ٢٠٠٢/١/٨.
- ¹⁹ الحياة في كابول (الحلقة الأخيرة)، الحياة، ٢٠٠٢/٥/٨.
- ²⁰ محمد الشافعي، شاهد على كابول (٢)، الشرق الأوسط ٢٠٠٢/٥/٦.
- ²¹ Matthew Reemer and others, "Afghanistan: Time of transition", in Power and Interest News Report(PINR) november18,2002
- ²² Study: Women's Rights Abuses lead to High Morality for Afgan Women, Feminist Daily News Wire, sep.12,2002.
- ²³ State Department Issues Report Questioning Expansion of Peace Keeping Troops in Afganistan, Feminist Daily News Wire, sep.18,2002.
- ²⁴ Jan Goodwin,"An Uneasy Peace: Afghan Women Are Free of the Taliban, But liberation is still a Distant Dream" in Nation, April29,2002, vol.274, Issue16,p20-24.
- ²⁵ Feminist Daily News Wire, October17,2002. <http://www.feminist.org/news/newsbyte/printnews.asp?id=7075>
- ²⁶ أحمد عبد الله، مصدر سبق ذكره.
- ²⁷ مصباح الله عبد الباقي، عودة إلى نظام الطوائف، Islam on - ٢٠٠٢/٩/١٦ - ملف خاص في أرشيف موقع Islam on .line

حتى يبدأ الطرف الغربي في الحضور - تحركه مصالحه أو رؤاه الأيديولوجية - فيكون الموقف المسلم في المقابل، هو التحذير من الغربي والتخويف منه، والتشبث بالوضع القائم لأنه أفضل من التغيير..

إذا كنا الآن قد نرفض النهج الغربي في التغيير، فهل ننكر أن وضع المرأة في أفغانستان كصورة لوضع المجتمع ككل، يشوبه كثير من الإجحاف، والمهم هنا أن هذا الإجحاف يمارس ليس في إطار التقاليد والعادات فحسب، بل هو يمارس بدعوى أنه الإسلام الحق، فهل ندافع عن الوضع الراهن لنحافظ على الأمة، والاعتبارات الحضارية، أي أمة وأي حضارة؟ وأي مفهوم لهما نتبنى؟

أهوامش::

- ¹ سعاد جوزيف، "تويع الجنس والمواطنة في دول الشرق الأوسط"، رؤى مغايرة (القاهرة: مركز القاهرة لحقوق الإنسان، العدد الثامن) ص ٧.
- ² المرجع السابق، ص ٧.
- ³ Mona abul fadl, "Islam and Reform: Gender Perspective on A Theme ", في المرأة والحضارة (القاهرة: جمعية دراسات المرأة والحضارة، العدد الأول، ربيع ٢٠٠٠).
- ⁴ كريمة سامي، نساء الأفغان: حريم الشادور.. حرائر باميان، الأهرام، ٢٠٠٢/١/٢.
- ⁵ أحمد عبد الله، هل يجعل الغرب أفغانستان بؤرة للتصالح بين الشيوعية والرأسمالية، الشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١/١٢.
- ⁶ المصدر السابق.
- ⁷ عبد الحميد الأنصاري، المرأة الأفغانية تحت حكم طالبان، الحياة، ٢٠٠٢/١/١.
- ⁸ Ted Byfield, "If we enforce human rights in Afghanistan, isn't it cultural genocide, and

²⁸ حول توزيع هذه المناصب انظر: الحياة، ٢٥/٦/٢٠٠٢.

²⁹ من هذه الكتب "وجهي المحظور: قصة شابة نشأت تحت حكم طالبان" للكاتبة الأفغانية لطيفة التي تحكي عن خبرتها كشابة تحت الحكم الطالباني، وقد تمت ترجمة الكتاب إلى العربية وصدر عن دار المدى بعنوان "لطيفة: الوجه المسروق" عام ٢٠٠٢، والثاني كتاب صادر عن دار هاربر كولينز بعنوان "قصة زويا: نضال امرأة أفغانية من أجل الحرية" بقلم زويا نفسها بالاشتراك مع جون فولان مراسل الصندي تيمز للشئون الخارجية، وريتا كريستوفاري الصحفية بالأمم المتحدة ومنظمة أطباء بلا حدود.

انظر:

ميرنا ابي نادر، وجهي المحظور بداية أفغانية

متسرة، الحياة، ٣٠/٣/٢٠٠٢

شيرين أبو النجا، لطيفة وزويا.. امرأتان من أفغانستان،

الشرق الأوسط، ٢٢/٩/٢٠٠٢.

³⁰ Study: Women's Rights Abuses lead to High Morality for Afgan Women, Feminist Daily News Wire, sep.12,2002.

³¹ أفغانستان بلاد الحروب ومتحف الاثنيات (الحلقة الأخيرة)،

الحياة، ١٠/٢/٢٠٠٢.

³² محمد الشافعي، شاهد على كابل (٥)، الشرق الأوسط،

٩/٥/٢٠٠٢.